دور الفاعلين من غير الدول على استقرار منطقة القرن الإفريقي

م.د. ميعاد العبيدي (*)

المقدمة

لا شك أن الدولة ظلت لفترة طويلة تمثل الوحدة الرئيسية في تحليل العلاقات الدولية سواء على مستوي النظرية الواقعية أو النظريات الأخرى مثـل الليبراليـة التي لـم تقلل من شـأن الدولة، نظـراً لكونها صاحبة القدرة على الفعل وتمتلك من الأدوات ما يمكنها من اتخاذ القرارات تجاه الوحـدات الأخرى في النظام الدولي سـواء في السلم أو الحرب.(١)

بيـد أن العصر الحديث شـهد دراسـات كثيرة تتحـدث عن وجـود فواعل أخـرى إلى جانب الدولـة ورسـختها النظريات التـي ظهرت في حقل العلاقات الدولية مثل الليبرالية والليبرالية الجديدة والعولمة وغيرها, وقد ناقش « روبرت كوهيـن وجوزيف ناي» دور الفاعلين من غير الدول وتأثيرهم على العلاقات الدولية(٢) , ومن أمثلة الفواعل الحديثة من غير الدول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية , والمنظمات الإقليميـة, والشـركات متعـددة الجنسـيات , والحركات والجماعات المسـلحة , والحركات الانفصاليـة , والجماعـات الإرهابية وغيرها , وهي دائمـة التطور والظهـور بتطور مظاهر العولمـة , والثـورة المعرفيـة, ويـرى بعض الباحثيـن أن وصـف الفواعل من غيـر الدول يشير إلى كيانات ليس لها إقليم تملكه وتعمل في إقليم دولتين أو أكثر ولها أتباع ومؤيدين , وليس لهـا جهاز دبلوماسـي إلا في حـالات محدودة, وعادة ما يكون لها أسـم عقائـدي أو اقتصادي أو سياسـي, ويـرون أنه حتي يوصـف الفاعل بالمؤثر في النظـام لابد أن يتوافر لدية الموارد وله سياسـية خارجية خاصة به وله القدرة على التأثير.(٣)

وتكتسـي منطقـة القرن الإفريقـي أهمية كبيرة نظـراً لموقعها الجغرافي الاسـتراتيجي , حيث تشـرف على منافذ مهمة وهـي المحيط الهندي وخليـج عدن والبحر الأحمر, ويضم الإقليم من الناحية الجغرافية أربع دول تتمثل في : جيبوتي وإريتريا , والصومال وأثيوبيا , ويتسع التعريف السياسي ليشـمل كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا

(*) المديرية العامة لتربية بغداد - الرصافة الاولى
miaadrazaq@yahoo.com

وجنوب السودان وكذلك اليمن رغم وجودها في قارة آسيا لكناه ترتبط بارتباط شديد بدول الإقليم إضافة إلى السودان كدولة جوار جغرافي , وتتفاعل في هذا الإقليم العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية والسكانية وجغرافية المياه , ورغم أهميته لكنه يشهد حالة من عدم الاستقرار وغياب الأمن ودوام الدمار والعنف , وظهرت به الدولة الهشة نتيجة الأزمات الاقتصادية والسياسة والإنسانية , وتكالبت عليه القوي الدولية والإقليمية.[٤]

أولاً: موضوع البحث وأهميته:

شكلت منطقة القرن الأفريقي محور اهتمام العديد من القوي الإقليمية والدولية, لاعتبارات جيوبولوتيكية واستراتيجية تعزي إلى كونه معبراً وشريان رئيسي للتجارة الدولية, لامتداد المعابر المائية من باب المندب وصولاً للبحر الأحمر , كما يعتبر ممراً للتحركات الأمنية لبعض القوي الكبرى المتجهة لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي, كما تمثل للقوي الدولية عمق استراتيجي ومنبع للثروات والموارد جعل منه أبرز المناطق أهمية على مستوي العالم , وهو ما وضعه في ميزة تنافسية كلاعب في إطار ترتيب ميزان القوة بين الفواعل الدولية من أجل تعزيز نفوذه فيه بالتواجد بعدة آليات اقتصادية وعسكرية وغيرها. [٥]

وبالنظر إلى طبيعة الصراعات الدائرة في منطقة القرن الأفريقي يجد أن التدخلات الاستعمارية وظهور فواعل جديدة بالمنطقة من أهم العوامل التي أدت إلى وجود توترات كبيرة , إضافة إلى النزاعات الحدودية في المنطقة التي أدت إلى تأجيج الصراعات فيها , فهناك حربين كبيرتين ناجمة عن الحدود وهما حرب (١٩٧٧- ١٩٧٨) بين الصومل وأثيوبيا , ثم حرب بين إريتريا وأثيوبيا عامي (١٩٩٨-٢٠٠٠) , وهذا أمر أدي إلى نزوح عدد كبير من تلك البلدان وعبر الحدود وهو ما جعل منطقة القرن الأفريقي من مصادر الهجرة غير الشرعية واللجوء , كما أن الحدود ما بين السودان وأثيوبيا , وأوغندا والصومال ما زالت في حالة من عدم الاستقرار المتقطع. [٦]

ورغم تعدد تصنيفات تلك الفواعل من غير الدول ما بين أمراء الحرب المنتشرين في سيراليون وكونغو الديموقراطية وبورما وأفغانستان , والتشكيلات المسلحة غير النظامية في العراق والبشمركة الكردية , ومناطق الحراك العربي والساحل الأفريقي, والقوات شبه العسكرية مثل قوات الدفاع الذاتي في كولومبيا وفي الجزائر, وحركات التمرد , والمنظمات الإرهابية[٧] , والشبكات العسكرية مثل متمردو سيراليون وعلاقاتهم بتمردي ليبيريا , وشبكات المرتزقة , وعصابات الإتجار غير المشروع بالأسلحة مثل العصابات الأفغانية, والجريمة المنظمة [٨], إلا أن الفواعل من غير الدول في القرن الأفريقي لا تقتصر على الفواعل على خلفيات أيديولوجية فقط مثل جماعة « بوكو حرام» التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية أو حزب الرب في أوغندا الممتد إلى وسط أفريقيا وجنوب السودان, لكن هناك جماعات وفواعل لها خلفيات أثنية وعرقية مثل جماعة إقليم «الأمهرة» في أثيوبيا وصراع ميليشيا «الفانو» مع القوات الاتحادية , وكذلك إقليم «التيجراي» .

وتأتي أهمية موضوع الدراسة من تقديمة إطار معرفي عن قضية الاستقرار في منطقة القرن

الأفريقي، والأبعاد المتعلقة بدور الفواعل من غير الدول في غياب هذا الاستقرار، وكذلك تقديم رؤية واضحة عن تفاعلات هذه الجماعات والحركات مع النظام السياسي في الدولة، وتفاعلها مع القوي الإقليمية والدولية التي لها مصالح في مناطق نفوذ هذه الجماعات.

ثانياً: إشكالية الموضوع:

تتمحور إشكالية الدراسة حول دور الفواعل من غير الدول في تكريس حالة عدم الاستقرار في منطقة هامة من القارة الأفريقية وهي منطقة القرن الأفريقي، حيث يرتبط أمن واستقرار هذه المنطقة بالتجارة العالمية، والاقتصاد الدولي، وكذلك في شكل الترتيبات الإقليمية وما يتعلق بأمن البحر الأحمر والممرات البحرية الهامة، وكذلك في مدي تحقق استراتيجيات التنمية في تلك الدول , وعلاقاتها بالدول المجاورة .

ثالثاً: فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضة هامة مفادها أن الفواعل من غير الدول والجماعات المنتشرة في دول القرن الأفريقي سواء على خليفات دينية أو عرقية أو أثنية، أو جماعات إجرامية أو تنظيمات إرهابية وغيرها تؤثر على حالة الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي، وهو ما يرتبط بذلك من بروز مشكلات اقتصادي واجتماعية وسياسية مرتبطة بها , وتأثيرها على الحالة الأمنية الإقليمية والدولية , بما في ذلك أمن البحر الأحمر والممرات الملاحية الدولية , ويغذي حالة التشرذم والانقسامات الداخلية.

رابعاً: منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على منهج تحليل النظم « ديفيد إيستون» حيث أن دول القرن الأفريقي تشهد حالة من الصراع والتدهور السياسي والأمني تشمل مدخلات تؤدي إلى مخرجات سيئة في إطار الانتقال من الدول المستقرة إلى حالة الدولة الغير مستقرة أو ما يطلق عليها الدولة الهشة , بفعل التغذية المرتدة , فهشاشة الدولة تؤدي بالضرورة إلى حالة عدم الاستقرار, كما تغذي النزعات العرقية أو الانفصالية , وكذلك تمثل بيئة خصبة لنمو الجماعات المسلحة [٩], كما تعتمد الدراسة على اقتراب تحليل الدور, حيث تعلب القوي الفاعلة المتصارعة من غير الدول دوراً محورياً في عرقلة استقرار تلك المنطقة وبناء الدولة فيها.

خامساً: خطة البحث:

في ضوء ما تقدم شرعنا بتقسيم البحث إلى مبحثين، إذ تناولنا في المبحث الأول: ماهية الفواعل من غير الدول وأهم خصائصها، وتناولنا في المبحث الثاني: أثر الفواعل من غير الدول على الاستقرار في القرن الأفريقي.

المبحث الأول

ماهية الفواعل من غير الدول وأهم خصائصها

تمهيد:

لا شك في أن ظاهرة وجود تنظيمات أو جماعات مسلحة وشبكات الجريمة المنظمة التي تعمل خارج سيطرة الدولة باستخدام/ التهديد باستخدام القوة لتحقيق أهدافها تشكل تحدياً واضحاً لأسس ومبادئ الدولة القومية الحديثة بما لها من حق حصري في الاستخدام

المشـروع للقـوة خاصةً فـي حـال كانت هذه التنظيمـات تُعادل في قوتها، إن لم تفق نظيرتها لـدى الجيوش الوطنية الشـرعية, وتمثل تحديًا للسـلطة السياسـية والقوات المسلحة الشرعية، فـإن لهـا كل التداعيـات ذات الصلـة بالأمـن الإقليمي.[١٠]

ونظرًا لانتشـار هذه الظاهرة غير الصحية في العديد من الأنظمة السياسية الأفريقية والعربية، ممـا أثر سـلباً على الاسـتقرار السياسـي لهذه الأنظمـة، وتصاعد هـذه الظاهـرة كان له أثر سـلبي على حالة الأمن والاسـتقرار في منطقة القـرن الأفريقـي والإقليـم وعلـى المسـتوي الدولي[١١]

وفي ضوء ما سبق، فإن الهدف من هذا المبحث هو تسليط الضوء على ظاهرة الفواعل من غير الدول مـن حيـث التعريف بالمفهـوم، وتحديد أشكالها وأهم خصائصها.

المطلب الأول

مفهوم الفواعل من غير الدول

تمهيد:

تمثـل ظاهـرة الفواعل مـن غير الـدول تحدياً للمكونات الرئيسـية للدولة نتيجة انحرافها عن التفسـير القانوني للدولة ومظلتها الدسـتورية. وذلـك لأن هـذه التنظيمـات تختـرق المجـال العسكري للدولة وتهدف إلى السيطرة أو الدفاع عن إقليم معين (تأمين سـلطتها في هذا الإقليم) أو تنفيذ برامج خاصة تشمل الاغتيالات والقتل والهجمات على أهداف عسكرية وجمع الأموال والسـيطرة على مناطق داخل الدولة والاعتداء على المدنيين وغيرها.[١٢]

ويشـير مفهـوم الفواعل مـن غير الـدول إلى المنظمات أو الجماعات المسـلحة أو الشـبكات الإجراميـة المنظمـة التـي تمارس نشـاطات وأعمـال بعيـداً عن سـيطرة الدولة وتسـتخدم القـوة غالبـاً لتحقيق أهدافهـا , وبالتالي تتحدى مبدأ الدولة الحصري في الاسـتخدام المشروع "للقـوة" واسـتناداً إلـى هـذا التعريف يشـكل الفاعلون المسـلحون من غيـر الدول باختلاف تصنيفاتهم وأنواعهم تحديًا رئيسًا لمفهوم الدولة, فالدولة فـي الوقت نفسـه" أداة لإقامة نوع من النظـام الاجتماعي وتأمين المواطنين ونوع من اندماج الأفراد في جماعات لصالح الجماعة[١٣], وتعد الفواعل من غير الدول أحد أنواع الجهات الفاعلـة فـي مجال العلاقـات الدوليـة من قبل الهيئـات والمنظمات غير الرسـمية, وللتعرف على هذا النوع من الفواعل من غير الدول، من الضروري أولاً التطرق إلى مفهوم الفواعل من غير الدول بشـكل عام، والذي يشـمل الفواعل من غير الدول العنيفة.[١٤]

ويسعى المطلب إلى تسليط الضوء على مفاهيم الفواعـل من غير الـدول بغرض الوصول إلى تعريف مبسط لها يشمل جميع أبعادها.

الفرع الأول

تعريف الفواعل من غير الدول

اولاً: تعريف الفواعل من غير الدول:

عـرّف بريان هوكينج ومايكل سـميث الفاعلين مـن غيـر الـدول Non state actors بأنهـم "جماعة أو منظمة تتمتع بالاسـتقلال أي درجة من الحرية في السعي لتحقيق أهدافها, والتمثيل، أي تمثيـل مؤيديها ومناصريهـا؛ والتأثير، أي القـدرة على إحداث تغيير في قضايا في سـياق

معيـن بالنسـبة لتأثيـر فاعل آخر فـي القضية ذاتها[١٥]

وفـي المقابـل، يتخـذ بيتـر ويلتـس Peter Willetts مصطلح" الفواعل المتخطية للحدود القوميـة "كبديل لمصطلـح" الفواعل من غير الـدول". ويعرفهـا بأنها» أي جهـة فاعلة غير الحكومة", ويمكن تقسـيم الجهات الفاعلة غير الحكوميـة إلى جهـات فاعلة قانونيـة وأخرى غير قانونية, والجهات الفاعلة القانونية تشـمل أصنـاف المنظمات غيـر الحكومية والأحزاب والشركات العابرة للقوميات , بينما تشمل الغير القانونية شبكات الإجرام والمنظمات الإرهابية , ورجال العصابـات الدولية وحركات التحرر الوطني وغيرها.[١٦]

ومـن هنا وجدنـا « جوزيـف نـاي , روبرت كيوهـان» تعريف أخـر لهذه الجهـات الفاعلة العابـرة للحدود تمثل في :» يشـمل الجماعات الخاصة أو الأفراد الذين يحتاجون إلى تسهيلات مادية داخل الدولة في السياسـة الدولية، ولكنهم لا يحتاجـون إلـى الحكومـات لإدارة العلاقات الدولية».[١٧]

يشـير مفهوم الفاعلين من غير الدول في أوسع معانيه إلى" المنظمات أو الجماعات المسـلحة أو الشـبكات الإجراميـة المنظمـة التـي تعمل خارج سـيطرة الدولة وتسـتخدم القـوة لتحقيق أهدافهـا, وبنـاءً على هـذا التعريـف النظري، فإن أهم سـمات الجهات الفاعلة المسـلحة غير الحكوميـة تتمثـل فـي ثلاثة عناصر رئيسـية: الأول هـو العنصـر التنظيمـي، والذي يشـمل العديد مـن العناصر الفرعية، مثل وجود اسـم محـدد للمنظمـة (الجهة الفاعلة المسـلحة غير الحكوميـة)، ووجـود هيكل تنظيمـي أو إطار تنظيمي لهـا، والذي قد يكون هرميًا أو شـبكيًا بطبيعتـه أو مزيجًا من الاثنيـن، بالإضافة إلى وجود نوع من القيادة على المستوى التنظيمي, والثاني هو العمل خارج سـيطرة الدولة، حيث أن الجهـات الفاعلة المسـلحة غيـر الحكومية هـي منظمات غيـر قانونية وليسـت جزءًا من مؤسسـات الدولة الرسمية ذات الصلة بالحماية والأمـن، مثـل الجيـش النظامـي والشـرطة والحرس الجمهوري والحـرس الوطني, ثالثا: اسـتخدام القـوة لتحقيق الأهـداف، حيث تعتمد الأطراف المسلحة من غير الدول على استخدام القوة، أو على الأقل التهديد باستخدامها، لتحقيق أهدافها.[١٨]

لذلك فإن ظاهـرة الفاعلين من غير الدول تمثل تحدياً للمكونات الأساسية للدولة، نتيجة خروجها عن التفسير القانوني والمظلة الدستورية للدولة، حيث يختـرق هـذا التنظيم المجال العسـكري للدولة، ويسـتهدف السـيطرة علـى إقليم معين أو الدفـاع عن إقليم معين (ضمان السـلطة في هـذا الإقليـم)، أو تنفيذ خطط خاصة قد تشـمل الاغتيالات والقتل، ومهاجمة أهداف عسكرية، وجمـع الأموال، والسـيطرة علـى مناطق في الدولة، ومهاجمة المدنيين، وغيرها.[١٩]

وتشـير الدراسـات التي تهتـم بتصنيف هؤلاء الفاعليـن من غير الدول, ووضعت عدة معايير لذلك تتمثل في :

معيـار الداعـم لأنشـطة الفاعـل : أي المورد المـادي أو المعنـوي الـذي يمد الفاعـل بالقوة والاسـتمرارية , ويمثل له قيمة مادية ومعنوية, ويتمثل في :

المعيـار المادي: أي المـوارد الاقتصادية التي

يمتلكهـا وخاصـة المالية , وكذلـك قدرته على السـيطرة على جزء من الإقليم وممارسة النفوذ عليـه , وامتلاكه للقوة العسـكرية واسـتخدامه للعنف.

المعيـار القيمـي: أي الأيديولوجيـة الفكرية أو الدينية أو الثقافية واللغة التي يتبناها الفاعل.

معيار المكان: أي الجزء أو الحيز الذي يمارس عليه الفاعل أنشطته ويشمل:

معيار علاقـة الفاعل بالدولة، ويتحـدد فيما إذا كان الفاعـل فاعـلاً حكومياً أو غيـر حكومي، شرعياً أو غير شرعي.

معيار أهداف الفاعل لأنشـطته : وهي الأهداف التي رسـمها الفاعل ويعمل على تحقيقها، وهي إمـا المحافظة علـى الوعـي القائـم أو تغييره وتصحيحه بما يخدم الفاعل.

معيار نوعية الأنشـطة التي يمارسـها الفاعل: سـواء كانت اقتصادية ، أو قانونية، أو سياسية، أو أمنية.[٢٠]

ثانياً: مفهوم الفواعل العنيفة من غير الدول:

مـن الجديـر بالذكر هنا أنه لا يوجـد اتفاق بين الجماعـة البحثيـة حـول مصطلـح « الفواعل العنيفـة مـن غيـر الـدول « ، فهـو عـادة ما يكـون علـى تمـاس بمصطلحات أخـرى مثل «الجماعات المسـلحة» أو «الفاعلين المسلحين مـن غيـر الـدول» وكذلـك الجماعـات غيـر الشـرعية وحـركات التحرير حسـب تصنيف «بيتـر ويلتـس» على سـبيل المثـال, وتُعرّف مبـادرة نداء جنيـف الفواعل العنيفـة من غير الدول بأنها «مجموعة منظمة تعمل خارج إطار الدولـة وذات بنية تحتية قيادية وتسـتخدم القوة لتحقيق أهدافها, وتمثل هذه الكيانات الجماعات المتمـردة وحكومـات الكيانـات المختلفة التي لم يتم الاعتراف بها بشـكل كامل, ويشـمل هذا التعريـف أيضًا حركات التحريـر والجماعات المصنفـة على أنها إرهابيـة، وتلك التي تدعي أنها جهادية، وجماعات الاتجار بالأسـلحة التي تشـترك جميعها فـي كونها تسـتخدم العنف و تمارس نشـاطها خارج إطار الدولة, من ناحية أخرى، يحد «بيتر ويلتس» مفهوم هذه الجهات الفاعلة بالجماعات المختلفة التي تمارس العنف أو السـلوك الإجرامي بناءً علـى عملها خارج حـدود الدولـة , وفي هـذا الصـدد، يميز «بين السـلوكيات التي تعتبر إجرامية في العالم، مثل السرقة والتزوير والاتجار بالمخدرات والعنف العشـوائي الـذي يصاحبها، وبعض الأنشـطة التي يدعي ممارسـوها أن لديهم دوافع سياسية مشـروعة» ويقصد بذلك على وجه الخصوص حركات التحرير أو الانفصال».[٢١]

الفرع الثاني

المداخـل النظرية لدراسـة الفواعل من غير الدول

بفحـص مسـارات المحـاولات النظريـة التي هدفـت إلـى بنـاء مقاربـات تسـتوعب هؤلاء الفاعليـن وأنمـاط تأثيرهـم نجـد أنهـا اتخذت اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الأول: يحاول هذا الاتجاه إعادة تكييف المقترحات التـي وردت في نظريات العلاقات الدوليـة التقليدية من أجل أن تسـتوعب داخلها الفاعليـن مـن غيـر الـدول , بيـد أن مركزية الدولـة ومرجعيتها لا تزال تحيط بهذه الجهود، ويتجلـى ذلك في أبـرز تصريحاتها التي تقول:

«إن قدرة الفاعلين غير الحكوميين على التأثير في السياسات مرتبطة بقدرتهم على تحويل تفضيلات وسياسات الدول الكبرى».[٢٢]

الاتجاه الثاني: ويمثله نموذجان يتمثلان في:

النموذج الأول: وهو نموذج عام يمكن أن يعتمد عليه لدراسة أي نوع من الفاعلين من غير الدول في مجالات مختلفة ومن قبيل ذلك:

إضافات جوزيف ناي وروبرت كيوهين في «الاعتماد المتبادل المركب».

مساهمة «أوران» يونغ حول الفواعل: «الجهات الفاعلة المختلطة» هو مصطلح صاغه أوران يونغ (١٩٧٢) في ورقة بحثية ساهم فيها مع هارولد ومارغريت سبروت. كانت حجة يونغ هي أنه لم يعد من الممكن تحليل السياسة العالمية على أساس نموذج الفاعل الواحد، وأن مسائل الهيمنة والتبعية يجب أن تحدد على أساس مجالات المشاكل السياسية الطارئة بدلاً من افتراض أن أحد الفاعلين مهيمن بالضرورة. وعلى هذا الأساس، فإن منظور الفواعل يسمح بالتمييز الأساسي التحليلي بين العلاقات التي تشمل نفس النوع من الجهات الفاعلة وتلك التي تنطوي على نفس النوع من الجهات الفاعلة وتلك التي تنطوي على أنواع مختلفة من الجهات الفاعلة (مثل الدول والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية).

إسهام بادي وسموتس في سوسيولوجيا العلاقات الدولية المعقدة: وهو تحليل يستند لمقاربات سوسيولوجية في مجال العلاقات الدولية المعاصرة، تهدف إلى إعادة بناء هيكلها النظري الأخير, من خلال الاعتماد على ما تمخضت عنه التطورات الحديثة في العلوم الاجتماعية والمقاربات التي تهتم بالتدفقات العابرة للقوميات.[٢٣]

النموذج الثاني: يتضمن بعض النماذج الخاصة في مجال الدراسات الأمنية، والتي تهدف عادة إلى تقديم التوصيات والاستشارات فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. إلا أنها تعتبر محاولات نظرية ذات وزن على الجهات الفاعلة غير الحكومية العنيفة، نظراً لندرة الإسهامات في هذا المجال, ومن أمثلة ذلك نموذج "كاسبر وتوماس وبارتولومي"، الذي طوروه استناداً إلى "نظرية النظام المفتوح"، التي تعتمد بشكل أساسي على تحليل البيئة التي يعمل فيها الفاعل، وخصائصها التنظيمية، وتفاعلاتها الداخلية[٢٤], وتنطلق الدراسة التي قدمها الثلاثي» كاسبر وتوماس وبارتولومي» من أن نظرية النظم المفتوحة تعتبر جميع المنظمات أنظمة تتمثل ميزتها الرئيسية في التفاعل مع بيئتها بشكل ديناميكي، وبما أن الجهات الفاعلة غير الحكومية العنيفة هي منظمات، فإن تفاعلها وفقاً لذلك يسير في نمطين من السلوك المعمم: الأول: يتضمن العلاقة بين منظومة الجهات الفاعلة غير الحكومية العنيفة وبيئتها أو النظام الفائق, والثاني: يتضمن العلاقات بين «عناصر معقدة» أو أجزاء من المنظمة تعرف باسم "الأنظمة الفرعية", وتمثل الأخيرة العمليات التحويلية لـ «Vnsas» بينما يشير الأول إلى حقيقة أن المنظمات عبارة عن أنظمة مفتوحة تقوم على التبادل المستمر للمعلومات والقوة مع البيئة.[٢٥]

وفي هذا السياق، ينظر هذه البحث إلى الجهات الفاعلة العنيفة غير الحكومية كاستجابة

للضغـوط البيئيـة، والتـي بدورهـا ناجمة عن القيـود والفـرص المتاحـة, ومن هنـا , فجهود البحـث ذهبـت إلـى محاولـة تشـخيص هـذه الظاهـرة من خلال اسـتخدام مجـالات علمية متعـددة مثـل العلـوم الاجتماعية , والهندسـة والبيئـة , حيـث يتـم تحليـل المنظمات بشـكل مسـتقل عن بيئتها, والتركيز بشـكل أكبر على الهيكلية الداخلية والتنظيميـة والقواعد الناظمة والاتصالات الرسـمية وغيرهـا, ، بينما يهمل نهج الأنظمة المغلقة الحقيقة الأساسـية المتمثلة فـي أن المنظمة يجب أن تتفاعـل مع البيئة من أجل البقاء، بل وتتلقى الموارد وتنتج مخرجات للبيئة" كما ذكر "دانييـل كاتز وروبرت كين" أن : "الأنظمـة الحيـة، سـواء كانـت كائنـات بيولوجيـة أو منظمـات اجتماعيـة، تعتمد كليًا على بيئتها الخارجية.(٢٦)

المطلب الثاني

الفواعل من غير الدول: الخصائص والفوارق ومعايير التصنيف

تمهيد:

تتحدد أبرز سمات الفواعل من غير الدول بعدة عناصر رئيسية، هي وجود العنصر التنظيمي, إذ تعتمـد هذه التنظيمات مسـاراً تنظيمياً بنيوياً محـدداً لنفسـها، يتضمن عـدداً مـن العناصر الفرعيـة؛ مثل: وجود اسـم للتنظيـم، أو وجود هيـكل تنظيمي هرمي/شـبكي لـه أو مزيج من الاثنيـن معاً، بالإضافة إلى وجود قيادة للتنظيم, وبالإضافة إلى العنصر التنظيمي، من الواضح أن هذه التنظيمات تعمل خارج سـيطرة الدولة, بالإضافـة إلـى اسـتخدامها للقـوة العسـكرية لتحقيق الأهداف، وأداء أدوار تضاهي الجيوش الوطنية في ظل انكشـاف سيادة الدولة وانهيار وظائفهـا الأمنية إلـى الحد الـذي أصبحت فيه هـذه التنظيمـات لاعباً رئيسـياً فـي التفاعلات السياسـية والأمنية في المنطقة ومحدداً رئيسياً لمسـتقبلها، في ظل الصراعـات المختلفة التي تشـهدها المنطقة ذات الأبعاد العرقية والطائفية والسياسية.(٢٧)

لقـد أصبحـت الفواعل مـن غير الدول تشـكل محدداً لمسـتقبل وتماسك بعض الدول الأفريقية والعربيـة، كمـا هي الحـال في ليبيا وسـوريا واليمـن والسـودان والصومـال، وفـي دول أخـرى بـدأت تلعـب دوراً مؤثراً في سياسـة الدولـة تجاه غيرها مـن التنظيمـات، كما هي الحـال في لبنان والعراق, ومن الصعب حل أي صـراع، أو الحديث عن درجة من الاسـتقرار السياسـي، دون البحث عن آليـات للتعامل مع هذه التنظيمات، حتى وإن تم دمجها رسـمياً في القوات المسـلحة للدولة المعنية، كما هي الحال مع هيئة الحشد الشعبي في العراق ـ بجماعاتها المسـلحة المتعـددة ذات الأهـداف والقيـادات والـرؤى المتنوعة ـ والتي تعاني منذ سـنوات من صراعات مستمرة أحبطت محاولات إيجاد حل سياسي للأزمة العراقية.(٢٨)

الفرع الاول

الخصائص والفوارق والأسـباب

أولاً: خصائص الفواعل من غير الدول:

يؤكد فيـل ويليامز في كتابـه «الجهات الفاعلة غير الحكومية العنيفة والأمن الوطني والدولي» أن الفهم الكامـل لهذا النوع من الجهات الفاعلة يحتاج إلى التمعن في خصائصه التي تميزه عن غيره من الجهات الفاعلة، والتي حددها بما يلي:

أنــه يوجد جهــات فاعلــة غير حكوميــة عنيفة تمارس ســيطرة فعلية على الإقليم، وتصل إلى مســتوى عال مــن التنظيم يقترب من مســتوى الــدول (حــزب الله اللبنانــي). بينمــا تتضاءل أخرى إلى مجموعة ذات عناصر محدودة.

بعض الجهــات الفاعلة غيــر الحكومية العنيفة قامــت بفرض ســطوتها علــى جزء مــن إقليم الدولة، وأنشــأت هيــاكل إداريــة متوازية مع الدولــة أو بديله عنها, بينمــا تعتمد أخرى على هيــكل قيــادي فضفــاض تتقلص فيه الســيطرة على الأعضاء, وهــذا ما يميز تنظيم الارهاب و"استنســاخه" المتنــوع (تنظيــم الارهاب في أفغانســتان، وتنظيم الارهاب في شبه الجزيرة العربيــة، وتنظيــم الارهاب في بــلاد المغرب الإســلامي، وتنظيــم الارهــاب في بلاد الشــام والعراق).[٢٩]

وقد اســتخدمت بعض الجماعات المســلحة في الجزائــر، والتي صنفتها الســلطات الجزائرية ضمــن التنظيمات الإرهابيــة، المناطق الجبلية والأرياف والصحاري كمعاقل لانطلاق عملياتها خلال فترة الصراع المسلح في تسعينيات القرن الماضي, بينما تســتخدم جماعات أخرى المدن والمناطــق الحضرية كمكان لأنشــطتها (جبهة النصرة والجيش السوري الحر في سوريا على سبيل المثال).

ويركــز بعضهــا علــى مهاجمــة الأهــداف العســكرية كشكل من أشكال المنافسة مع الدولة (الجماعات المســلحة في شمال سيناء بمصر), في حين تقوم جماعات أخري بمهاجمة المدنيين واعتبارهــم هدف لها, بل وحتى كاســتراتيجية (مثل الجماعات المسلحة في ميانمار ونيجيريا، كشكل من أشكال التطهير العرقي).[٣٠]

إن تركيبــة بعــض المجموعــات تشــبه تركيبة أي مجموعــة اجتماعية تقليدية (رجال ونســاء وأطفــال)، بينما تتألف مجموعــات أخرى من مقاتلين فقط.

كمــا تختلف الجهــات الفاعلة غيــر الحكومية العنيفة من حيث اعتمادها على القوة أو الإكراه أو الطوعية في الانضمام.

ثانيــاً: أســباب تصــاعــد ظاهــــرة الفاعلين من غير الدول:

هنــاك عــدد مــن العوامــل التي تفســر ظاهرة الفاعلين من غير الدول في العالم العربي، يمكن تلخيص أهمها على النحو التالي:

أزمة بناء الدولة: هذه الأزمة لها جذور تاريخية بعيــدة وقريبة على حد ســواء، لكنها تصاعدت بشكل حاد في مرحلة ما بعد الربيع العربي. وقد أدت آثارها الكارثية إلى انهيار الدول في بعض الدول العربية واستمرار ضعفها وهشاشتها في العديــد من الــدول الأخرى. فانهيار الســلطات المركزيــة وانهيــار هياكل الدولة ومؤسســاتها يعني أن الســيطرة على الأراضي وأمن الحدود لــم يعد ممكنــاً، ولم تعد الدولــة تحتكر أحد أهم ســمات الدولــة القوميــة - الحق المشــروع في اســتخدام القــوة, وتضع هــذه العوامــل أجزاء أو مناطــق مــن أراضي الدولة خارج ســيطرة الدولــة، مما يخلــق فراغًا سياســيًا وأمنيًا تبرز فيه الجهات المسلحة غير التابعة للدولة وتوسع أنشطتها وأدوارها.[٣١]

اســتخدام التشكيلات المسلحة غير النظامية من قبل بعــض الحكومــات في الحــروب الأهلية: فــي التحديــات الأمنيــة والحــروب الأهليــة والصراعــات الأهليــة التي شــهدتها العديد من

الدول العربية فـي العقد الماضي، لجأت بعض الحكومات إلى اسـتخدام الفاعلين المسلحين من غير الـدول لتعزيز دورها بعـد انهيار الجيش العراقي في عام ٢٠١٤ وسقوط مدينة الموصل بيـد تنظيم الارهـاب، اسـتعان نظـام المالكي اسـتعان نظام المالكـي بالكتائـب والتنظيمات العراقية المسـلحة الموالية لإيـران في الحرب ضـد الارهاب. وفـي ليبيا، اسـتعان نظام فايز السـراج بعـدد من التشـكيلات المسـلحة غير النظاميـة فـي قتاله ضد الجيـش الوطني بقيادة اللواء خليفة حفتر, وفي سوريا، استخدم النظام عـددًا من الجهـات المسـلحة من غيـر الدول لتعزيز موقفه العسـكري ضد معارضيه. وفي اليمـن، تخـوض الجهات الفاعلة المسـلحة من غير الدول حرباً ضد الحوثيين، لكنها لا تختبئ وراء الجيش اليمني.[٣٢]

الدعم الخارجـي للفاعلين من غير الدول: لعب الدعـم المالي والعسـكري للفاعلين المسـلحين من غير الدول فـي المنطقة العربية دورًا مهمًا فـي تعزيـز الظاهرة مـن خلال الدعـم المالي والعسكري لهذه الجهات. وتعد إيران أحد أبرز الرعـاة الخارجييـن للفاعليـن من غيـر الدول فـي العالم العربـي، وقد قدمت ولا تـزال تقدم الدعم المالي والعسـكري لعدد مـن التنظيمات المسلحة، من بينها حزب الله في لبنان، وحركة حمـاس في قطاع غـزة، وكتائب حزب الله في العـراق، والتي تُوصف من قبـل بعض الدول بأنهـا أذرع إيرانية في المنطقة ، والحوثيين في اليمن, كما قدمت تركيا الدعم المالي والعسكري للقـوات المسـلحة السـورية الموالية لبلادها والمعارضة لنظام الأسد, كما قدمت دعمًا كبيرًا لهذه التشـكيلات المسـلحة غير النظامية الليبية الداعمة لنظام السراج، وأرسلت آلاف المرتزقة السوريين إلى ليبيا. كما قدمت الولايات المتحدة دعمًا عسكريًا كبيرًا لقوات سوريا الديمقراطية (قسـد)، مما مكنهـا من لعب دور رئيسـي في هزيمة تنظيم الارهاب في سوريا.[٣٣]

توسـع ظاهرة اقتصاد الحرب: تمثل المتغيرات الاقتصادية جانبًا مهمًا في فهم وتفسـير أسباب ظهـور وتوسـع دور القـوات المسـلحة غيـر الحكوميـة في العديد من الدول العربية، خاصة تلك التي تعاني من حروب أهلية، مثل سـوريا، وليبيا، واليمن، والعراق, فالقوى المسـلحة من غيـر الـدول تعرقل محاولات وجهـود الحلول السياسـية لأنها غير قادرة على تحقيق مكاسب اقتصاديـة ومالية في مواجهة دولة قوية تحتكر الحـق الشـرعي فـي اسـتخدام القـوة وتؤدي وظائفها بفعالية وكفاءة.[٣٤]

الفرع الثاني

المعاييـر المتبعة في تصنيف الفواعل من غير الدول

اولاً: معايير تصنيف الفواعل من غير الدول:

تختلـف الجهات الفاعلـة غير الحكوميـة وفقًا لمعاييـر، وأهمهـا أولويـة السـيطرة علـى الأراضي أو الاستمرار في الوجود، والموارد، والعضوية، والموارد، والهوية.

أولوية السيطرة على الأراضي:

بعد الاستيلاء على الأراضي والسيطرة عليها، يعد ذلـك نجاحًا لعدد من الجهـات الفاعلة غير الحكومية العنيفة, حيث تعتبرها جزءًا رئيسـيًا من استراتيجيتها وأهدافها, وقد يصل الأمر إلى حـد إعلان ظهور دول جديدة قائمة على فرض الأمـر الواقـع (جمهوريتـي أرض الصومـال

وأبخازيا), والتي غالبًا ما تقتصر تعاملاتها السلمية على بعض منظمات حقوق الإنسان وبعض الدول التي لها مصالح في الأراضي المعنية.[٣٥]

الاستمرار في الوجود: يعتقد ماكس جلاس أن العديد من الجهات الفاعلة غير الحكومية العنيفة لا تهدف إلى الإطاحة بالنظام، ولكنها قد تكتفي بالتسبب في نشر حالة من عدم الاستقرار الأمني داخل الدولة , وهذا، وفقًا «لجلاس»، قد يكون بسبب الهدف المحدود أو الافتقار إلى الأسلحة والقدرات, ومن الجدير بالذكر أن بعض الجهات الفاعلة، على الرغم من عدم قدرتها على السيطرة على الأراضي، بيد أنها تصدر أنشطتها خارج الحدود من خلال نشر قواعدها، وجلب الموارد لتعبئة وتجنيد الأعضاء، وجلب الأسلحة (على سبيل المثال، حركة الرب للمقاومة في أوغندا، التي تمتد أنشطتها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان) [٣٦].

الموارد والهوية: هناك طريقة أخرى لفهم الجهات الفاعلة غير الحكومية والتمييز بين أنواعها، وهي دراسة مدى ارتباطها بالهوية والموارد في تنظيم وتعبئة أعضائها, وتتنوع الموارد بين الموارد المادية والمعنوية والخدماتية المقدمة للأعضاء, ومن هنا تعلب الهوية دوراً في ترسيخ فكرة الولاء والانتماء المتحكمة في كم وكيف الموارد.

وفي هذا السياق يكون تنظيم العمل والعلاقات داخل الجماعة وخارجها وفق الهوية المتبعة , ووفقا لها، تتشكل جماعات جديدة لا يتوقف نشاطها عند النشاط العسكري، بل يمتد إلى الأنشطة السياسية وحتى الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك العلاقات الأسرية.[٣٧]

الموارد والعضوية: صنف «جيريمي أينشتاين» الجهات الفاعلة غير الحكومية وفقا للموارد والعضوية، استنادا إلى حقيقة مفادها أن كم ونوع الموارد المتاحة في تشكيل الجماعة تحدد أعضائها والمتعاطفين معها, فالجهات الفاعلة التي تستخدم موارد القيمة الاجتماعية (العرق واللغة والثقافة والإيديولوجية) تجتذب الأفراد الأكثر التزاما بالانتماء إلى الجماعة وذلك من قبيل (حزب العمال الكردستاني وحزب الله اللبناني), في حين أن الجماعات التي تستخدم الموارد الاقتصادية (الموارد الطبيعية، والأنشطة المالية الإجرامية، والتجارة غير المشروعة) مثل عصابات الجريمة المنظمة والقراصنة سوف تجتذب أعضاءً لا يلتزمون إلا بشكل محدود بمصالحهم المادية القصيرة الأجل (الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون، والقراصنة في الصومال). وقد يجمع بعض الجهات الفاعلة بين النوعين.[٣٨]

ثانياً أنواع الفاعلين من غير الدول:

يعزي أهمية الدولة كفاعل محوري في النظام والعلاقات الدولية كوحدة أساسية في المجتمع الدولي الى حركات الشتات التي شهدها العالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي أدي إلي ظهور بعض الأقليات كقوي في العديد من بلدان أوروبا الشرقية مثل الأقليات الروسية , وفي هذا السياق، ظهرت أنماط جديدة من الهويات تجاوزت نموذج الدولة القومية.[٣٩]

وهذه الهويات تتحرك (العرقية واللغوية والدينية) بطريقة بنيوية جديدة وأعلنت مكانها

المستقل في المجالات المؤسسية الرئيسية (البرامج التعليمية والإعلام وغيرها), وتعكس هذه التطورات تفكك الخصائص البنيوية الأساسية للدولة، وخاصة ضعف الهيمنة الإيديولوجية، ومن مظاهر الضعف هنا هو فقدان السيطرة على جزء من نشاطها المحلي، الذي أصبح في أيدي الجماعات الإرهابية والانفصالية, وتشهد الدولة أيضاً عملية إعادة هيكلة للسلطة من حيث مراعاة حقوق الأفراد واستشارة الأقليات، مما يعني عدم قدرتها على اتخاذ القرارات والتحرك بحرية. ويشمل مصطلح الجهات الفاعلة غير الحكومية كيانات مختلفة مثل الأفراد والمنظمات والشركات والمناطق والمجموعات التي تؤدي وظائف لا ترتبط عادة بالحكومات الوطنية, ويمكن تحديد أهمها على النحو التالي:[٤٠]

الأفراد ذوي النفوذ الكبير (Super Empowered Individuals): وهم الأشخاص الذين يمكنهم تجاوز القيود والاتفاقيات والقواعد لممارسة نفوذ سياسي واقتصادي وفكري وثقافي فريد من نوعه على مجموعة من الأحداث البشرية التي أثارت نقاشاً واسع النطاق, ومن الأمثلة على ذلك كبار الصناعيين والمجرمين والممولين وأباطرة الإعلام والزعماء الدينيين والإرهابيين الذين يمارسون نفوذهم من خلال قوة المال والخبرة والسلطة الأخلاقية في مجالات عملهم المختلفة[٤١]

أنظمة الأمر الواقع: وهي الكيانات المعروفة بممارسة جميع وظائف الحكومات ذات السيادة في الحفاظ على القانون والنظام والمحاكم العدلية، واعتماد أو فرض القوانين بين السكان، وبين كل فرد وآخر، ومع الدولة كذلك , وهناك العديد من الأمثلة الواقعية على ذلك والذي يتجلى في أفغانستان، و(حكومة إقليم كردستان) في شمال العراق، والصومال، وجمهورية شمال قبرص التركية، وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا، والسلطة الوطنية الفلسطينية, وغيرها, فطبيعة الأنظمة القائمة على الأمر الواقع التي تعمل في ظلها، سواء في أوقات السلام أو الصراع، تتفاوت على نطاق واسع في درجة أدائها والمدى الذي حققت به الاعتراف الدولي، والتماسك، والتنظيم الداخلي، والتأثير الخارجي، والسيطرة الفعالة على إقليم معين, وتشترك تلك الكيانات في كونها تظل دون الدولة لما قرره القانون الدولي والمعاهدات الدولية في هذا الصدد.[٤٢]

الشركات العابرة للقوميات Multinational Corporations : وهي الشركات التي تقدم خدماتها أو إنتاجها في أكثر من دولة , ، تعد الشركة المتعددة الجنسيات شركة خاصة تتخذ من دولة واحدة مقراً لها ولديها شركات تابعة في مناطق أخرى، وتعمل وفق استراتيجية عالمية من أجل الاستحواذ على الأسواق من خلال كفاءة ما تقدمه وتكلفته, لكن تظل النقاشات مفتوحة بشأن إيجابية تلك الشركات ومدي تأثيرها على الاقتصاد الوطني , ومدي ملكية الدول لها , كما هو الحال في شركة تصدير الأسلحة الحكومية الروسية "روسونبورون إكسبورت" أو شركة النفط المملوكة للدولة الصينية «CNPC»، وهي كيانات مملوكة للدولة لا تتقاسم نفس الحوافز والأهداف مع نظيراتها من القطاع الخاص.[٤٣]

المبحث الثاني

أثر الفواعل من غير الدول على الاستقرار في القرن الأفريقي

تمهيد:

تكتسب منطقة القرن الأفريقي أهمية كبيرة نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي المواجه للمنافذ المهمة للمحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر، ومن الناحية الجغرافية تضم المنطقة أربع دول: جغرافياً إريتريا وجيبوتي والصومال وإثيوبيا، وسياسياً كينيا وأوغندا وتنزانيا وجنوب السودان، وكذلك اليمن. وعلى الرغم من وجود السودان كجارة جغرافية في القارة الآسيوية مع السودان كجار جغرافي وعلاقات قوية مع دول المنطقة، إلا أن المنطقة منطقة مترابطة سياسياً واقتصادياً وديموغرافياً وهيدروغرافية وبالرغم من أهميتها وثرواتها إلا أنها تعاني من الصراع العرقي والتنافس الدولي وهي غير مستقرة وغير آمنة وفي حالة من العنف والدمار المستمرين. ونتيجةً للأزمات الاقتصادية والسياسية والإنسانية التي تعاني منها هذه الدول، فإن هذه الدول معرضة للخطر وتتعرض للحرمان من قبل القوى الدولية والإقليمية بسبب أهميتها الاستراتيجية من حيث أمن التجارة الدولية وموقعها.

وتتميز الصراعات في القرن الافريقي بأنها صراعات ذات طبيعة متشابكة ومتقاطعة، حيث يؤثر أي تحول نوعي في أحدها على بقية الصراعات الأخرى. ورغم أن لكل صراع مصادره وأسبابه ودورة حياته وتطوراته المستقبلية، إلا أن هناك ما يمكن تسميته بـ "الخيط المشترك" لعدد من الصراعات داخل منطقة جغرافية محددة، بحيث تمتد تأثيرات صراع معين للتفاعل مع صراعات أخرى في نفس المنطقة أو في مناطق أخرى من العالم, ويعتمد نظام الصراعات في منطقة ما على عدة عوامل، منها مدي تورط قوي إقليمية أو دولية , أو يكون هناك طرف حكومي متورط فيه , أو طبيعة القضايا محل الصراع[٤٤] , وليس من المستغرب أن توصف منطقة القرن الأفريقي بأنها مليئة بالأزمات والتحولات البنيوية في النظام/الأمن الإقليمي، نتيجة لتغير موازين القوى إثر تراجع فعالية أدوار بعض القوى الدولية، وتكثيف المنافسة على تقاسم مناطق السيطرة على المعابر الاستراتيجية, ومن المتوقع أن تتزايد تأثيرات الجهات المسلحة غير الحكومية على الأمن الإقليمي خلال العام الجاري، نظراً للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المنطقة.[٤٥]

المطلب الأول

الفواعل من غير الدول في القرن الأفريقي

تمهيد:

الواقع الحالي في «القرن الأفريقي» يشير إلى أهمية وخطورة أدوار «الفاعلين الإقليميين والدوليين» والفاعلون هنا يقصد بهم الفاعلين من الدول، أي: "الفاعلين من الدول" - دون الفاعلين من غير الدول بأشكالهم الرسمية وغير الرسمية؛ حيث تؤكد كافة المؤشرات والبيانات أن كافة المتغيرات الحالية في المنطقة في ظل وجود فاعلين إقليميين ودوليين، فإنهم يميلون إلى تحفيز الصراع واستمراره في المنطقة. ومن ثم فإن توازن القوى والتوازنات الدولية والإقليمية المرتبطة بها أصبحت

أحد العوامل المهمة لضرورة إعادة صياغة الأمن الجيوسياسي للمنطقة، وتوسيع الخارطة الجيوسياسية بشكل أكبر لتشمل أغلب دول شرق أفريقيا ومنطقة البحيرات العظمى، مما يؤكد أن تطور الأحداث ونتائجها المستقبلية في المنطقة، أصبحت تعتمد بالدرجة الأولى على الفاعلين الإقليميين والدوليين، الذين أصبح دورهم واضحاً في الفترة الأخيرة.(٤٦)

الفرع الاول

المعطيات المعاصرة للفواعل من غير الدول في القرن الأفريقي

تشير الدراسات إلى أن القارة الأفريقية بها حوالي ٦٤ منظمة وجماعة إرهابية ينتشر معظمها في شرق القارة، وفي منطقة الساحل الصحراوي وتعد تلك الفواعل من أهم المشاكل التي تهدد أمن واستقرار تلك المنطقة، إلا أن المعطيات المعاصرة للأعمال الإرهابية، كما أشرنا سابقاً، تختلف عن المعطيات التقليدية، ويمكن تحديدها على النحو التالي:

أولاً: النطاق: ارتبط الإرهاب التقليدي في منطقة القرن الأفريقي بعمليات تتعلق بالصراع الإقليمي والداخلي وتمتاز هذه المنطقة بطبيعة بالغة التعقيد نابعة من تعدد أبعاد ومستويات الصراع داخلها، والخلافات الحدودية بين دولها تختزل في داخلها صراعات ضارية بين القوميات في أثيوبيا والصومال وكينيا وجيبوتي وأرتيريا، وتدخل كذلك الأبعاد الحضارية والدينية والعرقية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.(٤٧)

وشهدت المنطقة أشكال من الصراعات تراوحت ما بين الحروب النظامية واسعة النطاق وحروب الاستقلال والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية، وارتبطت بالتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود مثل الارهاب و تيارات إسلامية سياسية مثل جماعة الإخوان المسلمين سواء على المستوي التنظيمي أو الفكري.

وكذلك جيش الرب في أوغندا ذا التوجه المسيحي نموذج للحركات الإرهابية عابرة الحدود، وقد أعلنت الأمم المتحدة أن مسلحي جيش الرب للمقاومة بقيادة جوزيف كوني الذي تلاحقه المحكمة الجنائية الدولية وواشنطن قتلوا أكثر من ١٠٠ ألف شخص في وسط أفريقيا خلال الأعوام ٢٥ الأخيرة وخطفوا ما بين ٦٠ إلى ١٠٠ ألف طفل.(٤٨)

ثانياً: الإطار الفكري: يمكننا أن نشير إلى التغيير الفكري الذي طرأ على هذه التنظيمات الإرهابية على النحو التالي: نشأت التنظيمات الإسلامية المتطرفة في المنطقة في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية بالغة السوء، مما خلق قناعة لدى مؤسسيها بأن مهمة الأنظمة الحاكمة أصبحت تتركز على إقصاء الشريعة والثقافة الإسلامية من بلدانها، واستعادة الأنظمة والقيم الغربية، دون الاكتراث بالخصوصيات الثقافية والمجتمعية، مع الانخراط في نهب الثروات. لذلك، أصبحت هذه الحركات تنظر إلى نفسها باعتبارها حركات "جهادية" تلعب أدوار الأجيال السابقة في الدفاع عن الدين والهوية الإسلامية ضد الأنظمة "العلمانية" التي تسعى إلى نشر قيم التحديث والتغريب. وقد وفر ضعف الأنظمة الحاكمة في منطقة القرن الأفريقي على مناطقها وحدودها وسواحلها بيئة مثالية لظهور وتمركز هذا النوع من الحركات،

خاصة مع وجود حاضنة شعبية لها، تتمثل في القبائل التي توفر لها الملاذ الآمن والدعم اللوجستي.[٤٩]

ثالثاً: من الناحية التنظيمية: بدأت أغلب التنظيمات الإرهابية في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا كمجموعات مسلحة انفصلت عن الحركات السياسية ولها زعيم قادر على حشد التأييد وتنفيذ عمليات محدودة بأهداف محددة، ويمكن أن نشير إلى هذه المجموعات بأنها بدأت كمجموعات سرية بأعداد قليلة ثم تحولت إلى كيانات أشبه بالدولة ذات امتدادات قبلية، ولذلك تحظى بدعم سياسي، واقتصادي، وعسكري، ولوجستي. ومع ارتباط بعض هذه الحركات بالخارج أصبح هيكلها التنظيمي يوصف باللامركزي، أي أن هناك مركزا للتنظيم وفروع منتشرة في مناطق مختلفة[٥٠].

الفرع الثاني

خريطة الفواعل من غير الدول والتنظيمات الإرهابية في القرن الأفريقي

يمكن أن نشير إلى خريطة التنظيمات الإرهابية بمنطقة القرن الإفريقي على النحو التالي:

أولاً: حركة الشباب المجاهدين بالصومال: تعد حركة الشباب المجاهدين من حركات الإسلام السياسي والتي تأسست عام ٢٠٠٤ وهي حركة قتالية نشأت في الصومال وتتبع فكرياً تنظيم الارهاب , ويشار إليها بالجناح العسكري المنشق عن اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال لتحالفها مع المعارضة الصومالية , وقد تبنت الحركة العديد من العمليات الإرهابية منها: إعدام عدة مئات من المسيحين الصوماليين منذ العام ٢٠٠٥, وكذلك قامت التشكيلات المسلحة غير النظامية التابعة لهم بإعدام أشخاص اشتبه في تعاونهم مع الاستخبارات الأثيوبية , وقامت كذلك بأعمال تخريب وهدم لمنشآت تابعة للمسلمين الصوفية مثل الأضرحة وغيرها , وكذلك إغلاق بعض المساجد التابعة لهم بدعوي أن ما يقوم به الصوفية من ممارسات تتعارض مع مفاهيم الجماعة عن الشرعية الإسلامية, كما قامت عناصر تابعة للحركة بتفجيرات انتحارية من بينها اغتيال وزير الداخلية الصومالي العقيد» عمر حاشي أدن» في ١٨ يونيو ٢٠٠٩ , الذي قضي نحبه في التفجير داخل فندق ببلدة بلدوين وسط الصومال وقتل معه ٣٠ شخص على الأقل, وفي بيان عن الحركة جاء فيه اتحادها مع جماعة إسلامية مسلحة تدعي « كامبوني» مركزها مدينة كامبوني جنوب الصومال حيث أكدت الحركة على سعيها إلى توحيد جميع المقاتلين الإسلاميين من أجل إقامة الدولة الإسلامية. [٥١]

ومنذ عام ٢٠٠٧ وحتي عام ٢٠١١ لم تتراجع الحركة عن سعيها في إقامة دولتها الإسلامية والتطبيق المتشدد للشريعة الإسلامية كذلك قتالها للقوات الحكومية والأجنبية حتي أنها استطاعت بالفعل السيطرة على حوالي ٨٠٪ من مناطق وسط وجنوب الصومال , ورغم الجهود الدولية والإقليمية لإنهاء وجود الحركة بالصومال إلا أن محاولات استقطاب تنظيم الارهاب للحركة وتزايد أعداد الشباب المنضمة لها دفع الصراع على النفوذ في القرن الأفريقي بين التنظيمات الإرهابية إلى مواجهة عسكرية ومعارك دامية تطورت إلى اغتيالات , وفي عملية ليست الأولي من نوعها أعلن « الارهاب» اغتيال مقاتلين من حركة الشباب المرتبطة بتنظيم

الارهـاب في هجوم وقع فـي إقليم بري بولاية بونتلاند شمال شرق الصومال. (٥٢)

ثانيـاً: الأحـزاب الإسـلامية الإريتريـة: تعد مرحلة النضال الوطني من أجل تقرير المصير من أهم المراحل في تاريخ الشـعب الإرتري , حيث انقسـم المجتمع بين حـزب يدعو للوحدة مع الجـارة أثيوبيـا , وارتكز على المسـيحين الارتريين وبعـض الزعماء المسـلمين الذين التحقـوا به بسـبب صراعـات طبقيـة معينة , وكان الحـزب الداعـي للانضمـام مدعوما من قبـل اثيوبيـا , ويمتلـك أموال وإعلام وسـلاح ورجال سياسـة وديـن , وكاد أن يتم له ما أراد لـولا بروز حزب الرابطة الإسـلامية الرافض لضـم اريتريـا إلـى أثيوبيـا , والـذي تعرض لتصفيـات واعتقالات واسـعة , وكذلك ظهرت الحركة الإسـلامية الإرترية التي تأسسـت عام ١٩٧٣ م من الطلاب في الخارج , وكادت تنمو نمـو طبيعي بعيدة عن تلـك الاحترابات إلا أنه وبخـروج القيادات الإسـلامية مـن المعتقلات الذين انضموا إلى الحركة الإسـلامية الإرترية وقـادو واجهتهـا العامـة « منظمـة الـرواد المسـلمين» ومن المهم الإشارة إلى أن الحركة قد حققت فكراً سياسـياً وكسباً جوهريا وتطوراً فـي الأداء التنظيمي , وذلك لوجود صنفين من القيـادات أحداهـا القيادات القادمة مـن الميدان والمصقلـة بخبـرات عملية وبمعرفـة تعقيدات الواقع الإرتري , وثانيها وجود قيادة شابه فعالة اكتسـبت شـرعيتها من المؤتمـرات والندوات واللقاءات الجماهيرية.

ويعتبر الحزب الإسـلامي الذي غير أسمه إلى « العدالـة والتنميـة» هو المعبر عـن التيارات الأسـلامية السياسية في منطقة القرن الأفريقي وتشـير التقاريـر إلـى أن الحزب قـد حدد منذ تأسيسـه عـام ١٩٨٨ تحـت اسـم « حركـة الجهاد الإسـلامي» أهدافه المتمثلة في مواجهة التوجهـات الطائفية للجبهة الشـعبية , من أجل العمل على اسـتقلال إريتريا عن أثيوبيا ونشـر الديـن الإسـلامي الوسـطي, وتحقيـق الحـق وتحكيم العدل بين الشـعب الارتري , والجدير بالذكر أن الحزب لم يقم بأي عمليات في الداخل أو الخـارج, إلا أن العديـد مـن الدوائر البحثية والسياسـية وجهت انتقـادات لتنظيـم الإخوان في إريتريا، معتبرةً أنـه يرتبط تنظيميًا وفكريًا بجماعة الإخوان المسـلمين في مصر، وأثارت العديد مـن التقاريـر حالة نقاش واسـعة حول ضـرورة تحديد طريقة للتعامـل مع التنظيمات والأحـزاب الإسـلامية المتطرفـة فـي العالـم الإسـلامي بصفـة عامـة , وأفريقيـا والقـرن الأفريقي بصفة خاصة. (٥٣)

ثالثاً: جيش الرب بأوغندا: جيش الرب للمقاومة (LRA) هـو واحد من جيـوش المتمردين في أوغندا , حيث شـكل بقيادة " جوزيف كوني", والرجـل الثاني " يوري موسـيفيني" منذ عام ١٩٨٧, واتسـم النـزاع بضراوتـه الوحشـية وبالمناورة السياسية والدعاية من قبل الطرفين , فقد خـاض جيش الرب حربا تتسـم بهجمات عنيفـة وأعمـال خطـف واجهتـه الحكومـة الأوغنديـة بعنف هيكلي شـامل ضـد المناطق المسـيطر عليها في شـمال أوغندا , وتعرضت المنطقة بالكامل وإجزاء من شـرق أوغندا إلى عمليـات تهميـش منهجيـة , ولجـأت الحكومة فـي تعاملها الحربـي ضده لحصر سـكان تلك المناطق بكليتهم في ما يسـمي القري المحمية , هذا التحرك حطم البني التقليدية وأعاق عمليات التنمية في المنطقة. (٥٤)

وبوصـول جيـش الـرب للمقاومة للسـودان فـي عامـي ١٩٩٣وعام ١٩٩٤ بـدأت مرحلة جديـدة من القتال بيـن الأوغنديين على التراب السوداني, كان لهذا التطور تأثيره على الحرب الأهليـة في السـودان والحـرب فـي أوغندا , وعامـلاً على عزل أجـزاء واسـعة من ولاية شـرق الاسـتوائية السـودانية عن المساعدات الخارجيـة واضطرار الآلاف إلـى الفرار , لقد غامر جيش الرب للمقاومة بدخول السودان في أوائل التسعينات , بحثاً عن مأوي عن القتال في أوغندا , وبحلول عام ١٩٩٣ تحول جيش الرب للمقاومة إلى فاعل على جانب كبير من الأهمية في مسـاعي الخرطوم لسـحق التمرد الجنوبي وبانتقاله إلى جمهوريـة الكونغو الديموقراطية في عـام ٢٠٠٥ بات الأمر أكثر خطراً وتعقيداً علـى الأمـن الإقليمي حيـث أصبح مـن أكثر الحركات المتشددة عنفاً ليس في أفريقيا فحسب بـل على مسـتوي العالم كله , فهـو يزعم دائماً بأن أفعاله بالأسـاس قائمة على عقيده تدعو إلى تطهير ضحاياه باسم الرب. [٥٥]

المطلب الثاني

تأثيـر الفواعل مـن غير الدول علـى القرن الافريقي

تمهيد:

إن طبيعـة الفواعـل غير الدوليـة تتوقف على طبيعة الدولـة أو المنطقة التـي تنضوي إليها، فنجد أن الدولـة الديموقراطية القوية عسـكرياً واقتصاديـاً ولا توجـد بها مشـكلات قومية أو عرقيـة أو طائفية نجد الفواعل فيها تتخذ شـكل اقتصـادي وقانوني , وذلك من قبيل الشـركات متعددة الجنسـيات , أو تتخذ شـكل سياسي مثل جماعـات الضغـط وغيرهـا , وهـي لا تنفس الدولـة فـي كثير مـن الأمـور مثل اسـتخدام القوة العسكرية أو التشـريع وتخطيط السياسية الخارجيـة , وغيرهـا , وهي تختلـف من حالة إلى أخـرى[٥٦] ،أما إذا كانت دولاً، مثل دولتنا، فـإن فعالية هـذه الكيانـات لن تتوقـف بالتأكيد عند الاقتصاد، بل سـتمتد إلى السياسـة والقوة المسـلحة واسـتقلال القرار الوطني وكل شيء آخر.[٥٧]

الفرع الأول

تأثيـر الفواعل مـن غير الدول علـى القرن الافريقي

هناك العديد من التأثيرات السـلبية للفواعل من غيـر الدول، ولكـن أبرز هـذه التأثيرات يمكن تلخيصهـا فـي عنصرين أساسـيين: الأول هو تأثيـر هـذه الفواعل من غير الـدول على نظام سـيادة الدولـة القومية وتداعياتـه. أما العنصر الثاني وهو التأثيرات السـلبية على الاسـتقرار السياسي في الدول، فقد حددت الأدبيات اتجاهين رئيسـيين تنبثق عنهما اتجاهات فرعية، تعرف بإضعـاف قدرات النظام السياسـي والشـرعية السياسـية، وزيادة حدة العنف السياسـي بشقيه الرسمي والشعبي[٥٨].

أولاً: تأثير التنظيمات والجماعات المسـلحة على نظام السيادة للدولة القومية:

تمثـل الفواعـل من غير الـدول تحديًـا كبيرًا، والـذي أثـر على نظـام السـيادة الوطنيـة، إذ عمـل تصاعد تلك الفواعـل على تصدع الدولة الوطنية المركزية لا سـيما بعـد وصل بعضها إلـى السـلطة، مثل جماعـة الحوثي فـي اليمن وغيرها مـن التنظيمات، وقد رصـد اتجاه في

الأدبيات السياسية وأدبيات أخرى للقانون الدولي العام هذا التهديد؛ فمن وجهة نظر السيادة، تساهم هذه التنظيمات المسلحة في تقويض سيادة الدولة داخلياً وخارجياً، حيث تكسر احتكار الدولة كممارس وحيد للعنف بطريقة مشروعة، ينظمها الدستور والقانون، ويلجأ إليها المواطنون سلمياً. وتتحدى هذه التنظيمات الدولة باستخدام العنف لفرض قواعدها أو الترويج لأفكارها وتوسيع نفوذها، ويمكنها خلق مساحة موازية للنظام السياسي القائم، وتخلق هذه الأنشطة نظاماً بديلاً للقوة؛ مما يؤثر سلباً على إطار الشرعية العامة للنظام السياسي الرسمي المعترف به دولياً[٥٩].

ثانياً: تأثير التنظيمات المسلحة على الاستقرار السياسي: رصدت الأدبيات عدداً من التأثيرات السلبية التي تسببها التنظيمات المسلحة غير الحكومية على مستويات الاستقرار السياسي، وهناك مؤشرات نستطيع من خلالها توضيح مدى تأثير التنظيمات والجماعات المسلحة على أبعاد ومتطلبات الاستقرار السياسي، ويمكننا تقسيم هذه التفسيرات إلى محاور، على النحو التالي:

إضعاف قدرات النظام السياسي والشرعية السياسية:

إن وجود الفواعل من غير الدول يؤدي إلى زيادة تعرض سيادة الدولة وانهيار وظائفها الأمنية والتنموية والاجتماعية، كما يؤدي إلى خلق بيئة مواتية لنمو تأثيرات هذه التنظيمات على النظام السياسي وشرعيته. وتشير بعض الأدبيات إلى أن هذه التنظيمات قد لا تهدف بالضرورة إلى إسقاط الدولة أو الاستيلاء عليها بالكامل، إلا أن بعض هذه التنظيمات تحاول إضعاف السلطة والمؤسسات الرسمية مع بقاء الدولة من خلال بعض الاستراتيجيات ومن أهمها: [٦٠]

التأثير على عملية صنع القرار السياسي.

التأثير على القدرة الاستخراجية والتوزيعية للنظام السياسي.

التأثير على إنفاذ القانون والسيطرة الأمنية.

محاولات إفشال برامج الحكومة.

وتهدف الاستراتيجيات السابقة إلى استنزاف قوة النظام السياسي الرسمي ومحاولة توفير بديل لحكم الدولة، كما تركز على تقويض درجة الثقة بالنظام السياسي ومصداقيته وفعاليته تجاه المجتمع، وخاصة في الأمور المتعلقة بالأمن والاحتياجات الأساسية، وهو ما يسمى "عملية الاختراق الموازي"، والتي تتجلى في المساومة مع الدولة على الشراكة في وظائفها وإنهاء احتكارها للاستخدام المشروع للقوة وتوزيع الموارد. وقد مثلت الحالة العراقية إلى حد كبير مثالاً على هذه الاستراتيجيات.[٦١]

ازدياد حدة العنف السياسي الرسمي والشعبي:

فإن أغلب الأدبيات التي تناولت الاستقرار السياسي تنطلق من العنف كأحد مؤشرات الاستقرار وكعنصر محفز لبقية المتغيرات المرتبطة بالاستقرار السياسي, لذلك بدأت الأدبيات تدرس العلاقة بين الفاعلين المسلحين غير الحكوميين والاستقرار السياسي من منظور شدة العنف باعتباره الأداة التي تستطيع من خلالها هذه التنظيمات والجماعات المسلحة

تحقيق أهدافها وأيديولوجياتها المختلفة، سواء باستخدام العنف أو التهديد باستخدامه, إن العنف بكافة أشكاله ومستوياته يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة, فمنذ سنوات طويلة يدرس الباحثون ويواصلون دراسة مفهوم العنف وأنواعه ودوافعه وارتباطه بالسلطة السياسية والنتائج المحتملة لممارسته في مجالات مختلفة, وقد طرحوا في هذا المجال العديد من الآراء والنظريات التي توضح جوانب من هذه الظاهرة تتعلق بالبشر وتسبق ظهور السلطة السياسية ومؤسسات الدولة الحديثة المعروفة. وبعيداً عن معالجة هذه العناصر، ينصب التركيز في هذا الصدد على مستويات العنف المتبادل بين الحكومات الشرعية والتنظيمات والجماعات المسلحة.(٦٢)

ومن ناحية أخرى كشفت الموارد الاقتصادية أنه كلما تم رصد بعض الصراعات في أراضي الدولة نجد عنف سياسي وصراعات بين الدولة وتنظيمات مسلحة وقد ظهرت محاولات عديدة من قبل التنظيمات المسلحة للسيطرة على موارد النفط والاستفادة من عائداته لتأكيد سيطرتها على موارد البلاد السياسية وهو ما له أثر كبير على استقرار موارد البلاد السياسية واحتمالات المواجهات العسكرية بين الدولة وهذه التنظيمات فعلى سبيل المثال؛ وقد أشارت بعض التقارير إلى تراجع حاد في معدلات بعض الدول نتيجة تصاعد نمو بعض الاقتصادات مثل العراق ولبنان واليمن وسوريا وليبيا وغيرها.(٦٣)

الفرع الثاني

تأثير الفواعل من غير الدول على التنمية والامن

تشير أغلب التقارير الرسمية إلى أن منطقة القرن الأفريقي في حاجة ماسة إلى تكثيف الجهود والدعم من أجل التنمية المستدامة, ووفقاً للمفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية، فإن المنطقة تعرضت لموجات جفاف شديدة ومتكررة منذ عام ٢٠١١, وقد تسببت موجات الجفاف المطولة في فشل الحصاد، وارتفاع مستويات نفوق الماشية، وارتفاع أسعار الغذاء والمياه. كما أدت أزمة الجفاف إلى ارتفاع معدلات الوفيات وسوء التغذية بين آلاف الأشخاص، بما في ذلك الأسر المتضررة من المجاعات المحلية في مناطق متفرقة من الصومال. وفي ذروة الأزمة، تبين أن ١٣ مليون شخص في حاجة ماسة إلى مساعدات طارئة.

ولذلك فإن الوضع الفعلي أكثر تعقيداً ويتطلب جهوداً مضنية لمعالجة التحديات القائمة، ومنها:

التحديات المتعلقة بعملية تمويل التنمية المستدامة، وفقاً للأمين العام للأمم المتحدة الذي أشار إلى ارتباط ومواءمة أجندتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أجندة التنمية الأفريقية ٢٠٦٣ وأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م, إلا أنه أكد على أن «الأجندتين اللتين تهدفان إلى العولمة العادلة والتنمية المستدامة والشاملة لا يمكن تنفيذهما بدون التمويل.(٦٤)

مستقبل الفواعل من غير الدول (الجماعات الإرهابية) والوضع الأمني داخل دول القرن الأفريقي وفي محيطها الإقليمي، بحيث يمكن

القـول إن تصاعـد التهديـدات لا يـزال يحيط بالمنطقـة، المتمثـل فـي الإرهـاب والقرصنة وانتهـاكات حقـوق الإنسـان وحقـوق الطفـل ومخزونـات الأسـلحة والاحتكاك بيـن الدول الفاعلة في المنطقة. هذا بالإضافة إلى التوترات الإقليميـة، مثل الحرب في اليمـن وغيرها من التهديدات ذات الأبعاد الإقليمية الأخرى.[٦٥]

ومـن التحديـات ذات الأهمية الكبـرى تمويل الفواعـل مـن غيـر الدول فـي منطقـة القرن الأفريقـي، حيث خلصـت العديد مـن التقارير الصـادرة عـن وزارة الخارجيـة الأميركيـة ووزارة الخزانـة ومراكـز ومعاهد مثل مركز العقوبـات والتمويـل السـري ومؤسسـة دعم الديمقراطيـة، إلى أن قطر هي أكبر دولة تمول الجماعـات المتطرفـة والإرهابية فـي منطقة القرن الأفريقي. وتشـير وثائق مسربة منشورة على موقع ويكيليكس إلى أن السفيرة الأميركية السابقة لدى الأمم المتحدة سوزان رايس طلبت مـن تركيا فـي عام ٢٠٠٩ الضغـط على قطر لوقـف تمويـل حركـة "الشـباب" الإرهابية، وقالت رايس وقتها، بحسـب الوثيقة المسـربة، إن "التمويـل تم من خـلال تحويل الأموال إلى الصومال عبر إريتريا".[٦٦]

تحديـات أخـرى، بعضها يتعلـق بالتنافس بين القوى الدوليـة والإقليمية لإيجاد موطئ قدم في المنطقة، من خلال إنشـاء قواعد عسـكرية في المنطقـة، والاسـتثمار في صراعات شـعوب وقبائـل القـرن الأفريقي تحت ذريعـة الرعاية الإنسـانية والدعـم؛ - ومن الجديـر بالذكر أنه لا تخلـو أي دولة فـي منطقة القـرن الأفريقي من قواعد عسـكرية ومراكز إغاثة للمنافسـين الدوليين، والتي تخدم في نهاية المطاف أهدافها الاستراتيجي.[٦٧]

دلالات تتعلـق باسـتثمارات القـوى الإقليمية والدولية في منطقة القرن الأفريقي ومنافسـتها، والعمل على تهدئـة الصراعات المتوقعة حول المنطقة، من خلال نشـر ثقافة الاستثمار كنهج عملـي لإطفـاء الحرائـق السياسـية والأمنيـة وتداعياتها المجتمعية. [٦٨]

ويمكـن تفصيـل هـذه الأدوار بتقسـيمها إلـى فريقيـن؛ فريـق يريـد زيـادة نفـوذه وتكريس مصالحه بأدوات واضحة تعتمد على الاستثمار والأدوات التي توفر الحماية اللازمة للاستقرار والاستمرارية، والثاني يسعى إلى تحقيق أهدافه باللجـوء إلى أسـاليب تعـارض أفـكار التهدئة والأمن والسلام والتنمية، بمعانيها الواسعة، بل وتكرس نفسـها للصراعات الخارجية باستخدام أذرع إرهابية داخلية.

تشـير كل هذه التحديات إلى استمرار إشكالية ثنائيـة العلاقـة بيـن الفواعـل من غيـر الدول وتحقيـق التنميـة المسـتدامة فى منطقـة القرن الإفريقـي وبمعنى أكثـر دقة، مسـتقبل التنمية المسـتدامة فـى ظل أجـواء مضطربـة، غير مستقرة.[٦٩]

الخاتمة

استهدف البحث بيان تأثير الجهات الفاعلة غير الحكوميـة على حالة الاسـتقرار والصراع في القرن الافريقي ، وسعت الدراسة إلى استشراف الاحتمالات المسـتقبلية لهذه الجهات الفاعلة في المنطقة وأبعادها الاستراتيجية، وسعت الدراسة

إلــى الإجابة على الســؤال الرئيســي للدراســة وكذلــك الأســئلة الفرعية للدراســة، وأظهرت الدراســة أن هنــاك جهــات فاعلــة تهــدف إلى الحفــاظ على الوضع الراهن بقدر ما يتعلق ذلك بمصالحها، وهناك جهات مسـلحة تسـعى إلى تغيير الوضع الراهن، خاصة وأن هناك قطاعًا واسعًا من الدراسات في مجال العلاقات الدولية تنظــر إلى هذه الجهــات كتهديد للأمن والسـلم الدولييــن ومفوضــة لركائز النظــام الإقليمي، وأشارت الدراسة إلى أن البيئة الإقليمية الجديدة في أفريقيا بشــكل عام ومنطقة القرن الأفريقي بشــكل خاص , والمنطقة العربية المجاورة لها بعــد ثورات التغيير العربية شــهدت نمو أدوار هــذه الجهات الفاعلــة غير الحكوميــة، وزيادة قدراتها الاقتصادية والعســكرية، حيث أن لكل من هذه الجهات أهداف وسياســات تســعى من خلالها إلى فرض نفسها كقوى فاعلة ومؤثرة في المنطقة، مســتغلة حالة الاضطرابات الإقليمية التي شهدتها المنطقة بعد ثورات الربيع العربي, ومــن هنا، أصبحــت هذه الجهــات الفاعلة، مع اختلافاتها، تشكل أنماطها وأدوارها رقماً صعباً لا يمكــن تجاهلــه عند تحليل السياســة الدولية، ومن هنا، أظهرت الدراسة أن الاهتمام المتزايد بالجهــات الفاعلــة غيــر الحكوميــة، وخاصة الجهات المسلحة والدينية، ارتبط بتزايد تأثيرها على الاســتقرار السياسي والأمني في المنطقة، فضــلاً عن تأثيرها على السياســات الخارجية، سواء بالنســبة للدول التي تعمل فيها أو بالنسبة للسياســات الخارجية لمختلــف دول العالم التي أصبحــت مضطــرة للتعامــل مع هــذه الجهات طالمــا أرادت تحقيق مصالحها، لأنه أصبح من الصعــب تجاهل أدوارهــا، خاصة وأن ثورات الربيع العربي أضافت تطوراً جديداً، من خلال وصول بعض هذه الجهات إلى السلطة والحكم، ومــن ثم بدأت هذه الجهات تكتســب الشــرعية الدولية والإقليمية.

الهوامش

١- إيمان أحمد محمد أحمد رجب، تأثير الهوية على سلوك الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة, ٢٠١٤, ص ١.

2- See: Robert O. Keohane and Joseph S. Nye , Jr.(eds.), Transnational Relations and World Politics, (Cambridge: Harvard University Press, 1972).

3- Geoffery R.D. Underhill, Andreas Bieler , and Richard A.Higgott (eds.), Nonstate actors and Authority in the Global System, (London: Routledge, 2000),pp.148n151.

٤- د. عدلي سـعداوي، آفاق الاستقرار الأمني في القرن الأفريقي، مجلة أفاق مستقبلية، مجلس الوزراء المصري, العدد ٢, يناير ٢٠٢٢, ص ١ وما بعدها.

5-Alexander Randos.. The Horn Africa Its Strategic Importance for Europe, The Gulf States. And Beyond, Horizons, Center for International Relations and

Sustainable Development, No 6,2016,p.153.

٦- د. أيهاب عياد، الأمن الجيوسياسي للقران الأفريقي وديناميات القوي الفاعلة: الآفاق المستقبلية لإعادة الصياغة الجيوسياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد ١١, يوليو ٢٠٢١, ص ٧ وما بعدها.

7- Sihem Djebbi, «Les complexes conflictuels régionaux», in: Les complexes régionaux de sécurité, (IRSEM, Fiche de l'Irsem n° 5, Mai 2010), p.4-5.

8- U.S. Department of Justice, Office of Justice Programs, National Institute of Justice, "Research on International Organized Crime", OMB No. 1121- 0329, 28/02/2013, p4.

٩- برابح حمزة، مؤشرات قياس فشل الدولة: دراسة ميدانية لدول الربيع العربي، حالة ليبيا واليمن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، الجزائر, ٢٠٢١, ص ٦.

١٠- د. ايهاب محمد أبو المجد عياد, الأمن الإقليمي الشرق أوسطي ما بعد أزمة كورونا: رؤية مستقبلية لتداعيات

الحرب بالوكالة. المؤتمر الدولي: منطقة الشرق الأوسط ما بعد أزمة كورونا: تحديات الوباء الجيواستراتيجي، ط١، المركز العربي الديمقراطي، برلين٢٠٢٠، ص١.

11- Kornely Kakachia, Stefan Meister, Benjamin Fricke, (eds). Geopolitics and Security: A New Strategy for The South Caucasus. Georgia, German Council on Foreign Relations. 2018.

١٢- إيمان رجب "اللاعبون الجدد أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية"، القاهرة، مؤسسة

الاهرام السياسة الدولية، العدد١٨٧، يناير،٢٠١٢، ص٥٦.

١٣- أحمد عبد العليم حسن، الفاعلون المسلحون من غير الدول وتأثيرهم على الاستقرار السياسي، دارسة نظرية

وتطبيقية، القاهرة، المكتب العربي للمعارف،٢٠٢١، ص٨٧.

14- Alexander Randos. The Horn Africa Its Strategic Importance for Europe, The Gulf States. And Beyond, Horizons, Center for International Relations and Sustainable Development, (2016). No 6. P: 150.

١٥- إيمان رجب القوة المنافسة: مداخل تحليل الفاعلين العنيفين من غير الدول في المراحل الانتقالية"، السياسة الدولية، العدد ،١٩٢ أبريل ٢٠١٣، المجلد ٤٨، ص ١٥.

16- Peter Willetts , "transnational actors and international organi-

zations in global politics" (356-383(, in: John Baylis & Steve Smith, The globalization of World Politics: an introduction to international relations, 2nd ed (Oxford:Oxford university Press, 2001, p357).

17- bid, p 358.

18- Joseph S. Nye & Robert O.Keohen, ¨Transnational Relations and World Politics: An Introduction¨, in: International Organization,Vol.25 , No.3, Transnational Relations and World Politics (Summer,1971, pp 329-349).

19- Dcaf & Geneva Call, «Armed Non-State Actors: Current Trends & Future Challenges ,»(DCAF, DCAF Horizon 2015, 2011(, Working Paper No,5 . pp10-11, http://www.dcaf.ch/Publications/Armed-Non-State-Actors-Current-Trends-Future-Challenges.

٢٠- إيمـان رجـب، التداخـل: أنمـاط وأدوار الفاعليـن من غير الدول فـي المنطقة العربية، القاهرة، مؤسسـة الاهـرام، السياسـة الدولية، العدد١٨٥، يوليو ٢٠١١، ص١٣٤.

21- Olivier Bangerter, "Talking to armed groups", in: Armed non state actors, Forced Migration, issue 37, (Refugee studies center, March 2011, pp 07-10)

٢٢- سـعاد محمـود أبـو ليلـة "عـدم التماثل: الأطر النظرية المفسرة لدور الفاعلين العابرين للقوميـة"، في ملحق اتجاهات نظرية السياسـة الدوليـة، العـدد ١٩٧، أبريـل ٢٠١٣، المجلد ٤٨، ص١٥.

٢٣- خالد حنفي علي "ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديـدة للفاعلين من غير الدول"، فـي ملحق اتجاهـات نظرية السياسـة الدولية، العدد ١٩٧، أبريل ٢٠١٣ المجلد ٤٨، ص ٤.

24- Jason Bartolomei, William Casebeer and Troy Thomas, «Modelling Violent Non-State Actors: A Summary of Concepts and Methods» (Colorado: Institute for Information Technology Applications United States Air Force Academy, IITA Research Publication 4, Information Series, November 2004.)

٢٥- عـادل زقـاع, "العصـر الوسـيط الجديد وتداعياته على النظرية والممارسة في العلاقات الدوليـة", مجلة المفكر، بسـكرة: جامعة محمد خيضر)، العدد ٧، ص ١٧٠-١٥٩.

26- José L Gómez del Prado, «Privatising security and war», Issue 37 (Oxford: Forced Migration

Review, March 2011), p 18.

27- Achim Wennmann, «The Political Economy of Conflict Financing: A Comprehensive Approach beyond Natural Resources», Global Governance, Vol 13, 2007.

28- Alina R. Menocal, «State Building for Peace: A New Paradigm for International Engagement in Post-Conflict Fragile States?», Third World Quarterly, Vol. 32, No. 10, 2011.

٢٩- عاصم فتح الرحمن.. تغيير موازين القوى في القرن الأفريقي. الخرطوم. مركز دراسات المستقبل، ٢٠١٢، ص ١٦٥.

30- Alexander Randos, The Horn Africa Its Strategic Importance for Europe, The Gulf States. And Beyond, Horizons, Center for International Relations and Sustainable Development, No 6,2010, P. 150.

٣١- أحمد عبد العليم حسن، مرجع سابق، ص٦٨.

32- Hyun Jin Choi & Dongsuk Kim, «Coup, riot, war: How political institutions and ethnic politics shape alternative forms of political violence», Terrorism and Political Violence, Volume 30, Issue 4, 2018.

٣٣- أسماء شوقي، الفواعل العنيفة من غير الدول وتأثيرها على العلاقات الشرق الأوسطية: دراسة حالة الارهاب"، مجلة شؤون عربية، العدد ١٧٠، مصر،٢٠١٧، ص ١٨٥-٢٠٢.

34- Geneva Call, «Armed Non-State Actors: Current Trends & Future Challenges», DCAF, Paper No. 5, 2015.

35- Phil Williams, «Violent non - state Actors and National and international security», (Zurich, Switzerland, International relations and security network, ISN, 2008(, pp09-17.

٣٦- على الدين هلال وآخرون، حالة الأمة العربية:٢٠١٣-١٤٢٠"، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد٤٢٤، يونيو٢٠١٤، ص٦٧.

٣٧- أسماء شوقي، مرجع سابق، ص ١٩٣.

38- Claudia Hofmann and Ulrich Schneckener, «Engaging non-state armed actors in

state and peacebuilding: options and strategies", International Review of the Red

Cross, Volume 93 Number 883 September 2011.

٣٩- جهـاد عبد الملك عودة ومحمد عبد العظيم الشـيمي الفواعل العنيفة مـن غير الدول: رؤية استطلاعية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ٢٠١٧، ٣١ (٣) ٥٥٩-٥٧٥.

40- Branwen Gruffydd Jones. «The Global Political Economy of Social Crisis: Towards a Critique of the «Failed State» Ideolog «, Review of International Political Economy. Volume 15, Issue 2, 2008.

٤١- خالـد بشـكيط التهديدات الـلا تماثلية في منطقة السـاحل الافريقـي: الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة. مجلة أبحاث قانونية وسياسية، ٢٠١٨، (٦)، ٢١٧-٢٣١.

42- Danish Institute for International Studies, «Disarmament, demobilization and reintegration: transforming armed non- state actors», DIIS Policy Brief 2014, p.2, Available at: https: //www.ciaonet.org/attachments/27201/uploads, Accessed on: 2 January 2020.

43- laudia Hofmann and Ulrich Schneckener, «Engaging non-state armed actors in state and peacebuilding: options and strategies», International Review of the Red Cross, Volume 93 Number 883 September 2011.

٤٤- محمـد عيـاد، " الفاعلون المسـلحون من غير الدول وتأثيرهم على الاستقرار السياسي " رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسـية، ٢٠١٤، ص ١٢٢.

٤٥- جهـاد عبد الملك عودة ومحمد عبد العظيم الشـيمي الفواعل العنيفة مـن غير الدول: رؤية استطلاعية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ٢٠١٧، ٣١ (٣) ٥٥٩-٥٧٥.

46- ISIS seizes key area in Somalia›s Puntland after battle,» CGarowe Online, August 19, 2021, https://www. garoweonline com/en›news/puntland/isis-seizes-key-area-in-somalia-s-puntland-after-battle.

٤٧- سـيف نصرت توفيق الهرمـزي، فواعل النظـام الدولـي الجديـد فـي القـرن الحـادي والعشـرين. مجلـة تكريـت للعلوم السياسـية، ٢٠١٧، ٣(١١)، ص١٢٩-١٦٥.

٤٨- موقـع سـكاي نيوز عربيـة، تقرير حيش الرب قتل ١٠٠ ألف شخص، متاح على الرابط

https://www.skynewsarabia.com/world.248290.

49- Christopher Anzalone,»The Resilience of al-Shabaab,» CTC Sentinel, 9: 4, 2016, 13, https://ctcwestpointedu'the-resilience-

of-al-shabaab.

٥٠- نهاد أحمد مكرم، الإرهاب وتحديات التنمية المستدامة في منطقة القرن الأفريقي، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، العدد ٤, أكتوبر ٢٠١٩, ص ١٢٧.

٥١- موقع بي بي سي نيوز، حركة الشباب الصومالية تعلن تحالفها مع تنظيم الارهاب , ١٠ / ٢/ ٢٠١٠.

٥٢- روبير الفارس، الارهاب يغتال ١٤ من مقاتلي الارهاب في بنونتلاند، متاح على الرابط:

https://www.albawabhnews.com/٣٤١٦٣٢٣.

53-الإخوان المسلمون في إرتيريا " الإسلامي للعدالة والتنمية " ذراع الجماعة السياسي, 18/ 1/ 2015 , متاح على الرابط: https://www.islamist-movements.com/25702.

54- United States Department of State Publication: «Country Reports on terrorism 2008, Washington DC», Office of the counterterrorism ,Annual Report ,cod 22,Section 2656F,April 2009.

٥٥- أيمن شبانة، أليات الواجهة: تطور خرائط الجماعات الإسلامية المسلحة في القرن الإفريقي، الإمارات العربية المتحدة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢ - ٨ .

٥٦- سيف نصرت توفيق الهرمزي، فواعل النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين. مجلة تكريت للعلوم السياسية، ٢٠١٧، ٣(١١)، ص١٢٩-١٦٥.

57- Heike Krieger, «International Law and Governance by Armed Groups Caught in the Legitimacy Trap?», Journal of Intervention and State building, vol 12:4, 2018, pp 563-567.

58- Hyun Jin Choi & Dongsuk Kim, «Coup, riot, war: How political institutions and ethnic politics shape alternative forms of political violence», Terrorism and Political Violence, Volume 30, Issue 4, 2018.

٥٩- زينب فريخ، أجيال الحرب: دراسة في محددات تطور الأجيال الخمس للحرب, مجلة دفاتر السياسة والقانون، ٢٠٢١، ١٣(٢)، ٥٤٢-٥٥٥.

60- Maria Kyed and Mikael Gravers, «Integration and power – sharing: what are the future options for armed non-state actors in the Myanmar peace process?», stability: International journal of security and development, 4 (1): 57, 3, Dec 2015.

٦١- على الدين هلال وآخرون، مرجع سابق، ١٢٤.

62- Theodore McLauchlin, « The Loyalty Trap: Regime Ethnic Exclusion, Commitment Problems, and Civil War Duration in Syria and Beyond», Security Studies, 2018, Volume 27 Issue 2.

٦٣- إيمـان أحمـد محمد أحمد رجـب، مرجع سابق، ص ١٧.

٦٤- Francis Jegede, Malcolm Todd, « State vs Non-State Armed Groups – Political Economy of Violence», University of Derby, ٢٠١٥. Pp. ١٢٠-١٢٦.

65- Theodore McLauchlin, « The Loyalty Trap: Regime Ethnic Exclusion, Commitment Problems, and Civil War Duration in Syria and Beyond», Security Studies, 2018, Volume 27 Issue 2.

٦٦- أحمـد محمـد وهبـان، اتجاهـات تحليـل ظاهـرة الإرهـاب: تطورها مدلولهـا بواعثها "دراسة مسحية للأدبيات المعاصرة"، المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، م ٢٧، الحقـوق والعلوم السياسـية (٢)٢٠١٥ م- ١٤٣٦ ه، ص ١٤١:١٤٤.

٦٧- وعـن منطقة القـرن الإفريقـي والأهمية الاسـتراتيجية للمنطقة انظر: حسـن سـلمان، القـرن الأفريقـي تحديـات الداخـل وتدخلات الخارج، ١٥ يوليو ٢٠١٩, متاح على الرابط :

. ٤٧٧٦/https://albosla.net

٦٨- نرمين محمد توفيق، كيف تهدد التنظيمات الإرهابيـة الأمن القومي في القـرن الأفريقي، مجلـة السياسـية الدولية، العـدد ٢١٢ , أبريل ٢٠١٨, ص ١٣٤ وما بعدها.

٦٩- سـالي محمد فريد، الصـراع الاقتصادي علـى القـرن الإفريقـي.. جيبوتـي نموذجـا، القاهرة، مجلة السياسـة الدوليـة، العدد ٢١٢، أبريل ٢٠١٨، ص ١٢٣.

الملخص

ظلت الدولة حتي وقت قريب هي وحدة التحليل الرئيسية في العلاقات الدولية , والفاعل الوحيد فـي تفاعلاتهـا , حتي بـرزت على المسـتوي النظـري والعملي فواعل جديدة بـات لها دور كبير في سـير النظـام الدولي ومحور تفاعلات العلاقات الدوليـة, تمثلت في المنظمات الدولية والإقليميـة , والشـركات متعـددة الجنسـيات, والحركات والمنظمـات الإرهابية , وجماعات التحـرر الوطنـي وغيرهـا, ولا شـك أن هذه الفواعـل الجديـدة بـات لهـا تأثير كبيـر على الكثيـر مـن القضايـا العالميـة , بل شـهدنا أن ظهـور تحالفات دولية من أجـل مجابهتها وهو مـا تجلي فـي التحالف الدولـي لمحاربة تنظيم الدولـة الإسـلامية " الارهـاب" وغيرهـا , ونظراً لكون منطقة القرن الأفريقي ذات أهمية جيوسياسـية واسـتراتيجية تتعلق بأمن المنطقة والممرات البحرية والتجـارة الدولية , فقد كان محط لاسـتقطاب العديد من القوي ومن ضمنها

الفواعل غير الدولية , في ظل ما تشــهده دولها مــن اضطرابــات سياســية وحــروب داخلية , ونزاعــات مســلحة حدوديــة , حتــي أصبحت تمثــل مناخ ملائم لظهــور الجماعات الإرهابية والحركات الانفصالية, وهو ما تســعي الدراسة إلى مناقشته.

الكلمات الدالة: القــرن الأفريقي–الفواعل غير الدول

-الحركات الإرهابية.

Abstract

Until recently, the state remained the main unit of analysis in international relations, and the only actor in its interactions, until it emerged at the theoretical and practical level new actors that have a major role in the functioning of the international system and the axis of international relations interactions, represented in international and regional organizations, multinational companies, terrorist movements and organizations, national liberation groups and others, and there is no doubt that these new factors have a significant impact on many global issues, Rather, we have witnessed that the emergence of international alliances in order to confront them, which was manifested in the international coalition to fight the Islamic State "Daesh" and others, and given that the Horn of Africa region is of geopolitical and strategic importance related to the security of the region, sea lanes and international trade, it has been the focus of attracting many forces, including non-international actors, in light of the political turmoil and internal wars witnessed by its countries. And border armed conflicts, until they became a suitable climate for the emergence of terrorist groups and separatist movements, which is what the study seeks to discuss.

Keywords: Horn of Africa – non–state actors – terrorist movements .